صندوق استثمار بنك القاهرة

التقرير الربع سنوي

الربع الاول ٢٠٢١

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أذون الخزانة وسندات الخزانة وسندات الشركات وسندات التوريق والودائع وفقاً للنسب المسموح بها فى نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة فى آخر يوم عمل مصرفى من كل أسبوع
- الحد الأدنى للاكتتاب هو ٥ وثائق استثمارية
- الحد الأقصى للاكتتاب ٥٠٠،٠٠٠ وثيقة استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	نوفمبر-١٩٩٥
سعر الوثيقة ج.م	١١١,٩٥ ج.م.
اجمالي التوزيعات منذ التأسيس	٠,٠٠ ج.م.
كود الصندوق في Bloomberg	EFGBNAQ
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٦٣

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسي
مساعد مدير الاستثمار	مصطفي عامر

بيانات التواصل

بنك القاهرة

تليفون	١٦٩٩٠
فاكس	+٢٠٢-٢٤٠٣٧٣٠٣
	+٢٠٢-٢٤٠٥٥٣٧٦
العنوان الالكتروني	http://www.banqueducaire.com

محفظة الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الاول ٢٠٢١	١,١%
العائد منذ بداية العام	١,١%
٢٠٢٠	-٨,٤%
منذ ٥ سنوات	٧٧,٢%
منذ التأسيس	١٠١٩,٥%

توزيع الأصول

الاداء

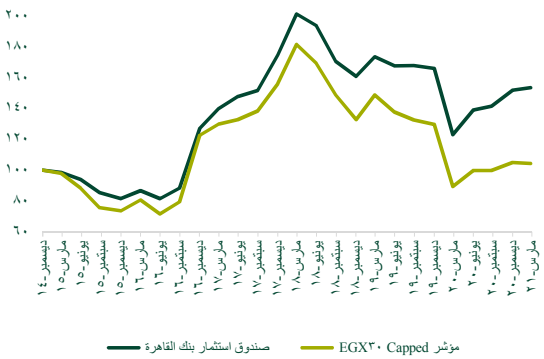

تحليل السوق

أداء السوق والاستراتيجية

انخفض مؤشر السوق الرئيسي EGX٣٠ بنسبة ٢.٦٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢١ ، متراجعًا عن أداء مؤشر MSCI للأسواق الناشئة الذي ارتفع بنسبة ١.٩٪ خلال نفس الفترة. نلاحظ أن مصر بدأت العام بشكل إيجابي حيث ارتفع مؤشر EGX٣٠ بنسبة ٦.٣٪ في الشهرين الأولين من عام ٢٠٢١ ، إلا أن جميع المكاسب ثلاثت وتحولت إلى أداء سلبي منذ بداية العام حتى تاريخه بعد انخفاضه بنسبة ٨.٣٪ في مارس.

واقترن الأداء الإيجابي للسوق في الشهرين الأولين بتدفقات جيدة من المؤسسات الأجنبية والعربية بإجمالي شراء بلغ ٦.٨ مليار جنيه وصافي شراء قدره ٦٧٠ مليون جنيه. واصلت المؤسسات العربية سياستها الشرائية في مارس بصافي شراء قدره ٩٣ مليون جنيه مصري ، مما يدل على صافي شراء حتى تاريخه يقدر ب٤٠٠ مليون جنيه ، في حين تحولت المؤسسات الأجنبية إلى صافي بيع بقيمة ٣٧١ مليون جنيه ، مما يعني صافي بيع قدره ٩ ملايين جنيه في الربع الأول من ٢٠٢١.

من الجدير بالذكر أن شهر مارس شهد خروج تدفقات استثمارية من الأسواق الناشئة بصورة عامة و هو ما أدى إلى انخفاض مؤشر MSCI للأسواق الناشئة بنسبة ١.٧٪ و قد حدث انخفض أكبر في السوق المصري نتيجة ثلاثة أسباب رئيسية:

١) يعتبر السوق المصري من أقل الأسواق من حيث السيولة بين الأسواق الناشئة وبالتالي فهو عرضة لمزيد من التقلبات وسط التدفقات الخارجة.
٢) قلة الرغبة في الشراء لدى المستثمرين المحليين والأجانب بسبب مخاوف من نتيجة الخلاف حول سد المياه بين مصر والسودان من جهة وإثيوبيا من جهة أخرى.
٣) أدى تصحيح السوق إلى إطلاق العديد من الـmagin calls بين الأسهم المضاربة مما اثر على القدرة الشرائية للمستثمرين الأفراد.

النظرة المستقبلية

نعتقد أن الاقتصادات العالمية ستتعافى تدريجياً خلال عام ٢٠٢١ ، وستكون سنة انتقالية إلى أن يتم إنتاج كميات كافية من اللقاحات وإتاحتها لنسبة كبيرة من العالم ، وبالتالي التمكن من العودة إلى الحياة الطبيعية في عام ٢٠٢٢. ومع ذلك ، لدينا نظرة إيجابية لأسواق الأسهم وذلك لعدة أسباب:

١) تحسن الظروف الاقتصادية عالميا بشأن التطعيم إلى جانب تحسن العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين سيؤدى إلى مناخ استثماري افضل ويدعم تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الأسواق الناشئة.
٢) توسيع نطاق التحفيز النقدي العالمي لدعم أنشطة التصنيع في أوروبا وآسيا ، مما سيدفع الطلب على السلع و من الممكن أن يثبّت أسعار النفط فوق ٦٥ دولارًا أمريكيًا للبرميل.
٣) قرار البنك المركزي المصري بخفض أسعار الفائدة بنسبة ١٠.٥٪ منذ بداية دورة التيسير في فبراير ٢٠١٨ سيؤدي إلى تحسين قدرات الاقتصاد وتعزيز آفاق النمو بعد عصر فيروس كورونا.
٤) نتوقع أن تتحسن الأرباح في عام ٢٠٢١ بعد الانتهاء من عمليات الإغلاق الكلى التي حدثت في عام ٢٠٢٠. وسيكون الانتعاش في نسب الأرباح محركًا رئيسيًا لأداء السوق. يتم تداول السوق حاليًا عند مضاعف ربحية ٧.٤ مرة لعام ٢٠٢١ مع وجود فرصة لارتفاع هذا المضاعف إلى ١٠.٠ مرة مما يعني احتمال ارتفاع بنسبة ٣٥٪.

الأقتصاد

ارتفع اجمالي الناتج المحلي بنسبة ٢.٠٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠/٢١ من ٠.٧٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٠/٢١ مما يعني نمو اجمالي الناتج المحلي بنسبة ١.٤٪ في النصف الأول من عام ٢٠٢٠/٢١ مقارنة بنمو ما قبل جائحة الكوفيد-١٩ بنسبة ٥.٦٪ في النصف الأول من ١٩/٢٠٢٠. تتوقع الحكومة أن يواصل نمو اجمالي الناتج المحلي تحسن تدريجي في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠/٢١ حيث ارتفع إلى ٢.٨٪ في الربع الثالث و٥.٣٪ في الربع الرابع، مما يعني نسبة إجمالي الناتج المحلي المتوقع بـ٢.٧٪ في السنة المالية ٢٠٢٠/٢١. ويعتبر الضغط علي قطاع السياحة بالإضافة إلى تراجع الاستهلاك المحلي الخاص من العوامل المأثرة علي معدلات النمو.

تضاعف عجز الحساب الجاري من ١.٣٨ مليار دولار في الربع الأول من عام ٢٠١٩/٢٠ إلى ٢.٧٩ مليار دولار في الربع الأول من عام ٢٠٢٠/٢١. ترجع الزيادة في عجز الحساب الجاري بشكل أساسي إلى تراجع عوائد قطاع السياحة إلى ٠.٣ مليار دولار فقط مقارنة بـ٣.٢٤ مليار دولار في الربع الأول من ١٩/٢٠٢٠ قبل انتشار وباء كوفيد-١٩. عوض جزئياً زيادة التحويلات من الخارج التي زادت بنسبة ١٩.٩٪ من ٦.٦٣ مليار دولار إلى ٧.٩٥ مليار دولار انخفاض قطاع السياحة.

أعلنت مصر عن بيع سندات بقيمة ٣.٧٥ مليار دولار على ثلاث شرائح بآجال استحقاق خمس وعشرة وأربعون سنة. وجاء توزيع الإصدار على النحو التالي: ٧٥٠ مليون دولار في سندات لأجل ٥ سنوات بنسبة ٣.٨٧٥٪ ، و١.٥ مليار دولار في سندات لأجل ١٠ سنوات بنسبة ٥.٨٧٥٪، و ١.٥ مليار دولار في سندات لأجل ٤٠ سنة بنسبة ٧.٥٪.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري بالحفاظ علي أسعار الفائدة ليصبح سعر عائد الإيداع لليلة الواحدة عند ٨.٢٥% وسعر الإقراض لليلة الواحدة عند ٩.٢٥%، مما كان متوقع قام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة بـ١٠.٥٠% منذ بداية السياسة التوسعية في فبراير ٢٠١٨ حتي نوفمبر ٢٠٢٠. وأشار البنك المركزي أن معظم المؤشرات المصرية تتعافى تدريجياً إلى مستويات ما قبل جائحة كوفيد-١٩، في حين ارتفعت أسعار النفط العالمية والسلع الأخرى لتصل إلى مستويات تفوقت علي مستويات التي وصلوا اليها بعد الجائحة، مع عدم اليقين بشأن اتجاه أسعارها في المستقبل. نتيجة لذلك، قررت لجنة السياسة النقدية إبقاء سعر الفائدة دون تغيير.

أعلنت الحكومة عن مشروع ميزانيتها للسنة المالية ٢٠٢١/٢٢ التي تستهدف تحقيق فائض أولي بنسبة ١.٥٪ وعجز إجمالي بنسبة ٦.٦٪ من اجمالي الناتج المحلي. تفترض الميزانية زيادة بنسبة ١٦.٤٪ في إجمالي الإيرادات، في حين أن من المتوقع نمو الأجور بنسبة ١١.٤٪. الميزانية لم يوافق عليها البرلمان بعد ولم يوقعها الرئيس.

أعلن البنك المركزي عن ارتفاع الاحتياطي النقد الأجنبي خلال شهر مارس ليبلغ ٤٠.٣ مليار دولار مقارنة بـ٤٠.٢ مليار دولار خلال شهر فبراير. نلاحظ أن هذه الزيادة حدثت بالرغم من انخفاض قيمة الذهب لدي البنك المركزي بحوالي ١٤٠ مليون دولار بسبب انخفاض سعر الذهب العالمي. وأخيرا نلاحظ أن اختار البنك المركزي بعدم إدراج عوائد السندات الدولية البالغة ٣.٧٥ مليار دولار في الاحتياطيات الرسمية بل ضمها إلى احتياطيات المستوى الثاني التي قفزت بمقدار ٣.١ مليار دولار لتصل إلى ٧.٨ مليار دولار أمريكي.

استقر معدل التضخم في شهر مارس ٢٠٢١ ليصل إلي ٤.٥% علي نفس مستوي شهر فبراير، ويعتبر هذا أدني مستوي منذ عشرة سنوات.